مؤسسة النقد العربي السعودي

ما هي الأغراض الرئيسة لمؤسسة النقد العربي السعودي؟

وفقاً للمادة الأولى من نظام مؤسسة النقد العربي السعودي، فإن أغراض المؤسسة هي كما يلي:
(أ) إصدار ودعم النقد السعودي وتوطيد قيمته داخل البلاد وخارجها.
(ب) أن تقوم بأعمال مصرف الحكومة.
(ج) مراقبة المصارف التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات.
كما أنيط بالمؤسسة مؤخراً مهمة الإشراف على نشاط التأمين وذلك بموجب نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٢) بتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ. ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، تعمل المؤسسة على المحافظة على استقرار مستوى الأسعار بما في ذلك استقرار سعر صرف الريال السعودي. حيث تقوم المؤسسة بتلقي وصرف المدفوعات نيابة عن الحكومة، وتدير احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية، والدين الحكومي .كما أن المؤسسة بصفتها سلطة رقابية وإشرافية مصرفية تعمل على المحافظة على الاستقرار المالي من خلال تطبيق نظام مراقبة البنوك والأنظمة الإحترازية (http://www.sama.gov.sa/RulesRegulation/Pages/Home.aspx) وتحرص المؤسسة أيضاً على الاسترشاد بالمعايير والمبادئ المالية التي تضعها المؤسسات الدولية لتقوية ممارسات السوق.

ماذا تعني السياسة النقدية؟

السياسة النقدية هي الإجراءات والتدابير التي يتخذها المصرف المركزي لغرض تحقيق أهدافه للمحافظة على استقرار مستوى الأسعار المحلية وسعر صرف العملة وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي مستديم. وتنبع أهمية السياسة النقدية من أهمية تلك الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ، لما لذلك من تأثير كبير على الاستقرار النقدي والمالي وخلق بيئة مناسبة للاستثمار الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية للقطاعات الاقتصادية المختلفة. كما أن للسياسة النقدية تأثيراً كبيراً على أسواق رأس المال من خلال التأثير على أسعار الفائدة

ما هي أهداف السياسة النقدية في المملكة؟

أولاً: المحافظة على استقرار مستوى الأسعار بما في ذلك سعر صرف الريال السعودي.
كما هو معروف فإن المملكة العربية السعودية تتبع نظام سعر الصرف الثابت للريال مقابل الدولار الأمريكي منذ عام ١٩٨٦م، بينما يتغير سعر صرف الريال مقابل العملات الأخرى حسب قوى العرض والطلب، لذلك فإن المحافظة على استقرار سعر صرف الريال يعتبر أحد الأهداف الرئيسة للسياسة النقدية في المملكة.
ثانياً: استقرار وتطوير القطاع المالي.
تسعى مؤسسة النقد العربي السعودي إلى المحافظة على استقرار وتطوير القطاع المالي في المملكة وذلك بإيجاد قطاع مالي متين ومتطور تقنياً ويتمتع بإشراف ورقابة قوية تحد من حدوث أي تقلبات حادة في أسعار الفائدة تؤثر على النشاط الاقتصادي. كما يعد استقرار القطاع المالي ضرورياً لتشجيع الادخار، وجذب المزيد من الاستثمارات إلى المملكة.

- **كيف تنفذ مؤسسة النقد العربي السعودي السياسة النقدية؟**

لتحقيق أهداف السياسة النقدية، يتوفر لدى المؤسسة العديد من الأدوات التي تمكّنها من القيام بإدارة السيولة ومتابعة أوضاع السوق النقدية بكل كفاءة وفاعلية، ومن أهمها:

١- الإحتياطي الإلزامي

أ - الاحتياطي القانوني

طبقاً للمادة السابعة من نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥ تاريخ ١٣٨٦/٢/٢٢هـ، يجب على البنوك العاملة في المملكة الاحتفاظ باحتياطيات إلزامية (نسبة من الودائع المصرفية). وتتغير نسبة الاحتياطي بحسب المتغيرات الاقتصادية التي تطرأ، وتعتبر هذه الأداة من الأدوات الهامة والفعالة في الرقابة على الائتمان المصرفي والتأثير على السيولة النقدية.

ب- احتياطي السيولة

إضافة للاحتياطي القانوني، وطبقاً للمادة السابعة من نظام مراقبة البنوك المشار إليه أعلاه، يجب على البنوك العاملة في المملكة الاحتفاظ باحتياطي سيولة بنسبة معينة من إجمالي التزامات الودائع المصرفية على هيئة أصول قصيرة الأجل قابلة للتحويل إلى سيولة نقدية في غضون شهر. وبالتالي فإن السيولة النقدية المتاحة للبنوك العاملة في المملكة والتي يمكن استخدامها في عمليات الإقراض تمثل الفارق بين إجمالي الودائع وإجمالي الاحتياطي الإلزامي.

٢- اتفاقيات إعادة الشراء

تعتبر اتفاقيات إعادة الشراء للأوراق المالية الحكومية إحدى الأدوات المهمة والمتاحة لمؤسسة النقد لإدارة السيولة النقدية المحلية. وتستخدم هذه الأداة بهدف ضخ السيولة في النظام المصرفي أو سحب السيولة من النظام المصرفي.

٣- المقايضة في سوق النقد الأجنبي

تستهدف عمليات المقايضة في النقد الأجنبي بشقيها(reverse Fx Swap & Fx Swap) والتي تتم بناءً على أسعار الفائدة السوقية التأثير على تدفقات رأس المال (Capital flows) من خلال تخفيف اضطرابات السياسة النقدية الناتجة عن التطورات في أسواق الصرف الأجنبي. وتعتبر تلك العمليات إحدى الأدوات الهامة لإدارة السياسة النقدية، وتتميز بكونها أكثر مرونة من حيث فترات الاستحقاق والحجم. وعادة ما يتم اللجوء لاستخدامها عندما يتعرض الريال السعودي إلى ضغوط مضاربات، حيث يتم تزويد النظام المصرفي بالسيولة اللازمة لمواجهة تلك الحالات الطارئة. كما أن عمليات المقايضة في النقد الأجنبي فيما بين المصارف التجارية تتم بشكل فعّال لإدارة سيولتها النقدية وتغطية المراكز المالية في المقام الأول.

- **ما هو دور مؤسسة النقد العربي السعودي في تشجيع العمل المصرفي الإسلامي؟**

هناك طلب متنام في المملكة على المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهذا الأمر تدركه مؤسسة النقد العربي السعودي التي تشجع البنوك العاملة في المملكة على تلبية متطلبات السوق وتقديم تلك الخدمات. وفي الوقت الحالي، تقدم كافة البنوك العاملة في المملكة خدمات مصرفية تتوافق مع الشريعة الإسلامية وينمو هذا المجال بشكل متسارع. ويختلف حجم هذه النشاطات من مصرف لآخر حيث تقدم بعض المصارف كامل خدماتها ومنتجاتها وفق منهج المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والبعض الآخر يقدم هذه الخدمات والمنتجات من خلال فروع أو وحدات أو إدارات محددة أو من خلال الاستثمار في صناديق استثمارية مشتركة. وتدرك المؤسسة السمات الخاصة للنشاطات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتمارس مهمة الرقابة والإشراف والتنظيم على تلك الأنشطة بنفس الأسس التي تطبق على الأعمال المصرفية التجارية التقليدية. ولذلك، تسري معايير كفاية رأس المال والسيولة والمتطلبات الرقابية والإشرافية الأخرى على هذه النشاطات. كما تطلب المؤسسة من البنوك العاملة في المملكة تقديم تقارير عن هذه النشاطات من خلال بيانات إحترازية خاصة. الجدير بالذكر بأن المؤسسة هي أحد المؤسسين لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) ومقره الرئيس ماليزيا. (http://www.ifsb.org/)